

عويضة المرر: أبوظبي تعزز تنافسيتها كأكبر منتج للهيدروجين عالمياً



أكد المهندس عويضة مرشد المرر، رئيس دائرة الطاقة في أبوظبي، أن أبوظبي تستهدف تعزيز تنافسيتها كأكبر منتج للهيدروجين عالمياً وأقل وجهة في الكلفة استناداً لعدد من المقومات، في مقدمتها توافر المواد الحاملة للهيدروجين متضمنة الفوائض الكبيرة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى وفرة إنتاج المياه من تقنيات متطورة، وتطور منظومة التقاط وتخزين الكربون.



عويضة المرر

وتستعرض دائرة الطاقة في أبوظبي، عدداً من مشاريع الطاقة النظيفة والمياه في إمارة أبوظبي، والتي تسهم في تحول قطاع الطاقة وتخفيض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وأعلنت الدائرة أنها ستستعرض هذا العام «الأهداف الاستراتيجية للطاقة النظيفة 2035»، التي تم الإعلان عنها بالشراكة

مع هيئة البيئة أبوظبي، حيث تستهدف من خلالها إنتاج 60% من الكهرباء من مصادر نظيفة ومتجددة بحلول عام 2035، وخفض انبعاثات الكربون لكل ميغاواط/ساعة ينتجها قطاع الكهرباء في الإمارة بنسبة 75% حيث تعد هذه الأهداف أول إطار تنظيمي ملزم قانوناً للطاقة النظيفة والمتجددة في قطاع الكهرباء في الشرق الأوسط، وهي تأتي في إطار التحوّل المستمر لقطاع الطاقة في أبوظبي.

وقال المرر في تصريحات لوكالة أنباء الإمارات «وام»، على هامش فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة 2023، إن دائرة الطاقة تواصل جهودها لتطوير سياسة أبوظبي الخاصة بالهيدروجين الأخضر والإطار التنظيمي لها، حيث تلتزم الإمارة بتسريع الانتقال إلى كل صور الطاقة النظيفة والمستدامة للمحافظة على ريادة الإمارات في قطاع الطاقة المتجددة من خلال استحوادها على أكثر من 70 في المئة من إجمالي القدرة الإنتاجية من الطاقة الإنتاجية المركبة في المنطقة.

وأضاف: إن أبوظبي تمتلك مميزات تنافسية كمركز لإنتاج الهيدروجين بسبب وفرة المركبات الحاملة للهيدروجين ونستهدف أن تصبح أبوظبي واحدة من أقل البلدان كلفة وأكبر منتجي الهيدروجين في العالم، إضافة إلى تمتع الإمارة بعوامل تنافسية كانخفاض تكاليف مستوى الإشعاع الشمسي وتوافر الأراضي والخبرة في نقل المواد القابلة للاشتعال بالسفن، إلى جانب الموقع المركزي بين أسواق الطلب الكبيرة والملاءة المالية لتنفيذ المشاريع واستقطاب الاستثمارات إليها. في الوقت ذاته تواصل الإمارة عدداً من الخطوات التنظيمية التي تعزز مكانتها في سوق الهيدروجين الدولي.

مستقبل أكثر استدامة

وحول نسب الإنجاز المحققة في المشاريع التي يجري تنفيذها في قطاع الطاقة.. قال عويضة المرر: إن أبوظبي تمتلك رؤية مستقبلية نحو الاستدامة تتمثل بالعديد من المبادرات والمشاريع الرائدة التي تعكس حرص الإمارة والقيادة الرشيدة على بناء مستقبل أكثر استدامة، بهدف تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون في المستقبل القريب في ظل الاستثمارات الكبيرة التي تتركز في مشاريع رئيسية مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي وتوليد الكهرباء بالطاقة النووية السلمية.

وأشار إلى عدد من المشاريع الرئيسية التي تجسد مسيرة التحول في القطاع نحو طاقة آمنة وموثوقة ومعقولة التكلفة، حيث انضمت دولة الإمارات في عام 2020 إلى الدول المشغلة لمحطات الطاقة النووية، وفي هذا الإطار ستؤدي محطة براكة للطاقة النووية إلى خفض انبعاثات الكربون بمقدار 21 مليون طن سنوياً عند اكتمال وحداتها الأربعة في عام 2024.. وستنتج ما يصل إلى 25 في المئة من متطلبات الدولة من الكهرباء من دون انبعاثات كربونية.

التناضح العكسي

وأوضح أن مشاريع تحلية المياه بتقنية التناضح العكسي، بما فيها محطة الطويلة ستحقق انخفاضاً للانبعاثات بمقدار 4 ملايين طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.. وسيؤدي مشروع محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 2 جيجاوات إلى خفض سنوي للانبعاثات بمقدار 2.4 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون عند اكتمالها في عام 2023. أما محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية الكهروضوئية فقد بدأت بالفعل بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار مليون طن سنوياً، وسيحقق مشروع العجبان للطاقة الشمسية عند اكتماله انخفاضاً سنوياً للانبعاثات بمقدار 2.4 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

قال عويضة.. «COP27» وحول الأهداف الاستراتيجية للطاقة النظيفة 2035 التي تم الإعلان عنها في مؤتمر الأطراف المرر: إن دائرة الطاقة تعمل بصفتها الجهة التي تقود عملية تحول الطاقة في أبوظبي على دعم وتمكين الإستراتيجيات والرؤى الوطنية وضمان تحقيق التوازن بين النمو والاستثمارات من جهة وأمن الطاقة والمياه.. منوهاً بأن الدائرة أطلقت بالشراكة مع هيئة البيئة - أبوظبي «الأهداف الاستراتيجية للطاقة النظيفة 2035» التي تستهدف إنتاج 60 في المئة من الكهرباء في أبوظبي من مصادر نظيفة ومتجددة بحلول عام 2035 وخفض انبعاثات الكربون بنسبة 75 في المئة لكل ميغاوات/ساعة منتجة من قطاع الكهرباء. وقال المهندس أحمد محمد الرميثي، وكيل دائرة الطاقة: «يسعدني أن أرى التطورات الميدانية والمشاريع التي تحققت، بفضل سياستنا الشاملة حتى الآن، حيث تعتبر المشاريع الرئيسية للطاقة والمياه في أبوظبي تنوياً للتوجه الاستراتيجي الذي رسمته دائرة الطاقة للقطاع، فيما تضمنت سياسات دائرة الطاقة تعزيز جهود إزالة الكربون واستخدام الطاقة النظيفة وإمدادات المياه التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام لإمارة أبوظبي».